الأمم المتحدة

A/56/1001–S/2002/743

# الجمعية العامة
# مجلس الأمن

Distr.: General
10 July 2002
Arabic
Original: English

**الجمعية العامة**
**الدورة السادسة والخمسون**
البند ١٦٦ من جدول الأعمال
**التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي**

**مجلس الأمن**
**السنة السابعة والخمسون**

## رسالة مؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أود توجيه انتباهكم إلى استمرار الحكومة اللبنانية في التقاعس عن العمل، وفقا لما قطعته على نفسها من التزامات دولية، لوضع حد لما تقوم به منظمة حزب الله الإرهابية من انتهاك متواصل للخط الأزرق.

ففي الأسابيع الأخيرة، أطلق إرهابيو حزب الله مرارا قذائف على أهداف على الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق. وأصابت تلك القذائف مواقع مدنية في مدن وقرى في شمال إسرائيل، مما أجبر السكان على الاحتماء في الملاجئ. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، سقطت قذيفة على قرية كفر يوفال الإسرائيلية في شرق الجليل، فاخترقت سقف أحد البيوت الخاصة لتحط في غرفة المعيشة. وفي اليوم التالي، شن حزب الله هجوما آخر فأطلق سيلا من القذائف المضادة للطائرات على مواقع في شمال الجليل. وتهاوت شظايا حارقة على عدد من التجمعات السكانية فهرع الناس للاحتماء منها.

وواضح من هذه التطورات أن لبنان يرفض الامتثال لقرارات مجلس الأمن والالتزام الكامل بالحملة العالمية لمكافحة الإرهاب. فهو يفضل مساندة هذه الجهود قولا في حين يواصل إيواء الإرهابيين ودعمهم وتشجيعهم والسماح لهم ببناء بنية تحتية في إقليم لبنان، بما في ذلك تجميع آلاف صواريخ الكاتيوشا القادرة على ضرب أهداف مدنية داخل إسرائيل. وخير دليل على سياسة المناورة التي ينتهجها لبنان الرسالة المؤرخة ٢٠

120702 110702 02-47390 (A)
*0247390*

حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (A/56/994-S/2002/687) الموجهة من القائم بالأعمال بالوكالة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، التي أنكر فيها النوايا الإرهابية لحزب الله وما أفادته تقارير موثوق بها من وجود إرهابيين من القاعدة في إقليم لبنان.

غير أن هذا الإنكار يتعارض مع كل ما هو معروف عن حزب الله، ومع سجله الحافل والموثق من العمليات الإرهابية المرتكبة على الصعيد العالمي، بدعم فعلي من حكومتي سوريا وإيران. فخلال العقدين اللذين مرا على تأسيس حزب الله تقريبا، ارتكبت هذه المنظمة وعناصرها العديد من العمليات الإرهابية، داخل الشرق الأوسط وخارجه، بما فيها تفجير مقر القوة المتعددة الجنسيات في بيروت في عام ١٩٨٣، وهو العمل الذي أودى بحياة ٢٤٠ جنديا من مشاة بحرية الولايات المتحدة و ٥٨ جنديا فرنسيا؛ واختطاف طائرة الركاب التابعة لشركة TWA في حزيران/يونيه ١٩٨٥؛ وتفجير سفارة إسرائيل في بوينس آيرس في عام ١٩٩٢؛ وتفجير المركز اليهودي التابع لتعاضدية يهود الأرجنتين في المدينة نفسها في عام ١٩٩٤.

وتواصلت العمليات الإرهابية لحزب الله عبر الخط الأزرق خلال السنتين الماضيتين، رغم انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي اللبنانية وامتثالها الكامل للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، كما أكد ذلك كل من الأمين العام ومجلس الأمن. وقد تعمد حزب الله تعريض التجمعات السكانية المدنية على الجانبين الإسرائيلي واللبناني من الخط الأزرق للخطر، واختطف جنودا إسرائيليين وقتلهم، وحاول، بأعذار ملفقة، استدراج مدنيين إلى اجتماعات بغرض واضح هو أخذهم كرهائن. ويوم الاثنين، قال الشيخ محمد رعد، أحد أعضاء البرلمان اللبناني وزعيم الفصيل السياسي لحزب الله، في مقابلة أجرتها معه صحيفة الشرق الأوسط، إن الخط الأزرق ''خط من صنع قوة عظمى ونحن لا نعترف به''.

ويتضح دعم حزب الله للأعمال الإرهابية وتصميمه عليها من خلال اشتداد لهجة البيانات العدائية الصادرة عن زعماء المنظمة، والتي تكيل المديح للانتحاريين الفلسطينيين وتعد بمواصلة تقديم الدعم للأنشطة الإرهابية التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين. وجاء على لسان الشيخ حسن نصر الله، زعيم حزب الله، في خطاب ألقاه يوم ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، بخصوص التفجيرات الانتحارية الفلسطينية ما مفاده أن:

> ''الاستشهاد هو أهم الأسلحة وأشدها فعالية، فهو متوفر بكثرة ويتمتع بالحماية ويستخدم عند الحاجة ومضمون على الدوام. وهو عمل غاية في البساطة ولكنه غاية في الفعالية كذلك... غير أننا لاحظنا للأسف خلال الأسابيع القليلة الماضية ميل بعض المسؤولين من السلطة الفلسطينية إلى تصوير الاستشهاد على أنه

سيؤدي بالشعب الفلسطيني إلى التهلكة. وهذا يعني أنهم يحاولون القول إن الاستشهاد ليس عديم الجدوى فحسب، بل يلحق الأذى أيضا بالقضية الوطنية. وهذا القول غاية في الخطورة. ولذلك، ينبغي مواجهة الشكوك التي تثار بشأن مشروعية هذا السلاح وأخلاقيته ومنافعه'' (مصدر النص: (http:/www.hizbollah.org/english/amin/k2002/k20020618.htm)

ويأتي ارتكاب حزب الله لهذه الأعمال في وقت تواترت فيه التقارير الباعثة على القلق عن نشاط القاعدة في لبنان. ففي السنوات الأخيرة، أنشأت القاعدة بنية تحتية واسعة النطاق في لبنان، تتمركز أساسا في مخيم عين الحلوة للاجئين قرب صيدا، غير أن وجود المنظمة تعاظم خلال الأشهر القليلة الماضية بسبب فرار عناصر من المنظمة من أفغانستان طلبا لملاذ آمن في الأراضي اللبنانية. ويشرف على عمليات القاعدة في لبنان أبو محمد المصري، وهو زعيم إرهابي كان له دور كبير في مؤامرة الهجوم على أهداف أمريكية وإسرائيلية في الأردن في عام ١٩٩٩. كما تتعاون القاعدة مع الجماعة اللبنانية – الفلسطينية أسباط الأنصار، وقد زودتها بالأموال. وزعيم أسباط الأنصار، المعروف باسم أبو محجن، مختبئ حاليا في عين الحلوة.

وقد أكد كل من الأمين العام ومجلس الأمن ضرورة احترام ما للخط الأزرق من حرمة، كما أكدا مسؤولية حكومة لبنان عن كفالة هدوء الأوضاع في لبنان. وأكد الأمين العام مجددا، في البيان الذي أدلى به أمام مجلس الأمن في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، أن شن أي هجوم عبر الخط الأزرق، بما في ذلك منطقة مزارع شبعا، يشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن. وأكد مجلس الأمن بدوره امتثال إسرائيل الكامل للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، ودعا حكومة لبنان إلى الوفاء بالتزاماتها المتبقية بموجب ذلك القرار والقرارات اللاحقة.

ومع ذلك، لم يستجب لبنان حتى الآن لهذه النداءات، منتهكا بذلك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، و ٤٢٦ (١٩٧٨)، و١٣١٠ (٢٠٠٠)، و ١٣٣٧ (٢٠٠١) و ١٣٦٥ (٢٠٠١) و ١٣٩١ (٢٠٠٢)، التي تدعو إلى عودة السلطة اللبنانية الفعلية في المنطقة. كما تنتهك حكومة لبنان قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) ومبادئ القانون الدولي الراسخة، التي تدعو جميع الدول بوضوح إلى الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم، سواء الصريح أو الضمني، إلى جميع الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، وإلى كفالة عدم اتخاذ أراضيها قاعدة لشن هجمات عبر الحدود. ولم يمتثل لبنان أيضا لأحكام أخرى من ذلك القرار، ولا سيما برفضه تجميد الأصول العائدة لحزب الله أو إغلاق مكاتب منظمات الرفض الفلسطينية العاملة في بيروت.

ولن يجدي توجيه أصابع الاتهام نفعا، مهما كثر، في طمس حقيقة لا تنكر تتمثل في أن عدم الاستقرار على طول الخط الأزرق يرجع إلى التقاعس البائس من جانب الحكومة اللبنانية عن تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ورفضها المتواصل لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وفقا لما يدعو إليه ميثاق الأمم المتحدة. ولو قام لبنان، بدل توجيه اللوم وتبني أساليب التمويه، بالوفاء بالالتزامات الملقاة على عاتق جميع الدول للحيلولة دون اتخاذ أراضيها قاعدة لشن هجمات إرهابية، لخفت حدة التوتر في المنطقة إلى حد كبير. ويتعين على المجتمع الدولي أن يوضح للبنان، وكذلك لحكومتي إيران وسوريا، أنه لن يقبل تواصل دعم تلك الدول لشن هجمات غير قانونية عبر الحدود وما تؤدي إليه من تهديد للسلم والأمن الدوليين.

وأوجه هذه الرسالة إلحاقا بالرسائل السابقة المتعلقة بخطورة الحالة في جنوب لبنان، بسبب الهجمات غير القانونية التي يشنها حزب الله عبر الخط الأزرق، والمؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (A/56/913-S/2002/374)، و ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (A/56/899-S/2002/348) و ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (A/56/898-S/2002/345) و ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٢ (A/56/884-S/2002/301)، و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (A/56/793-S/2002/115)، و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (A/56/778-S/2002/79)، و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (A/56/507-S/2001/1012)، و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (A/56/443-S/2001/942)، و ٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ (A/56/161-S/2001/673)، و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (S/2001/367)، و ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ (A/55/792-S/2001/142)، و ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ (A/55/767-S/2001/111)، و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1121)، و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (S/2000/1011)، و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (S/2000/1002)، و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (S/2000/969).

وأرجو منكم العمل على تعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ١٦٦ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يهودا لانكري
الممثل الدائم